من التغيرات الهيكلية إلى المترتبات الاجتماعية
نظرة تحليلية - تأملية إلى الاقتصاديات العربية*

الدكتور جودة عبد الخالق **

١ - مقدمة :

إن المقولة الاساسية لهذه الدراسة هى أن فورة النفط التى اجتاحت الاقتصاديات العربية فى السبعينات قد أطلقت نزعات استهلاكية محمومة من عقالها، وأن طبيعة الدولة ونظم الحكم فى البلاد العربية قد زادت من حدة هذه النزعات. ومع تغير الوضع البترولى، سواء فيما يتعلق بالكميات والأسعار، فإن من المنطقى أن نتساءل عن " طاقة الحملة " للنظام السياسى - الاجتماعى فى اقطار الوطن العربى فى السنوات القادمة : هل يستطيع هذا النظام ان يواجه متطلبات مرحلة تطلعات متنامية وقدرات متهاوية ؟ ام ان التناقض الكامن هنا سيشكل قوة ضغط تعصف بالاستقرار؟.

ولطرح هذه المقولة، فلسنا بحاجة الى تناول كل المتغيرات فى كل دولة، ولكنا نكتفى بأهم المتغيرات على مستوى تجميعات من الدول. ولهذا الغرض، وبناء على اعتبارات متعددة، فاننا قد قسمنا الاقطار العربية الى المجموعات الأربع التالية [١] : المجموعة (أ) الجزائر والعراق ، المجموعة (ب) دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت وليبيا، والمجموعة (ج) البحرين وعمان والاردن وفلسطين وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب والمجموعة (د) جيبوتى والصومال والسودان وموريتانيا وجمهورية اليمن العربية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

---

* هذه الورقة مأخوذة بتصرف من اجزاء من دراسة اوسع كتبها المؤلف بناء على طلب جامعة الامم المتحدة فى اطار مشروع المستقبلات العربية البديلة الذى تبناه منتدى العالم الثالث فى القاهرة. انظر :

** استاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

Gouda Abdel-Khalek, Development performance in the Arab World : Salient Features Duing The last 10-15 Years (May 1986)

ويخص المؤلف بالشكر منتدى العالم وجامعة الامم المتحدة على اتاحة الفرصة لعرض بعض نتائج هذه الدراسة هنا.

(١) هناك تقسيمات متعددة في التداول الآن لذلك نرى لزاما اعطاء فكرة عن منطق التقسيم الوارد هنا . ان المجموعة الأولى=

[مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ١٩ ، ١٩٩١ - ص ص ١٠٣ - ١٢١]

وسنقسم الدراسة الى ثلاثة اقسام رئيسية بالإضافة الى المقدمة كقسم اول وسيتناول القسم الثانى طبيعة التغيرات الهيكلية فى العالم العربى خلال الفترة مع التمييز بين ١٩٦٠-٧٠ كمرحلة و ١٩٧٠ - ٨١ كمرحلة اخرى. اما القسم الثالث فنخصصه لتفسير وفهم التغيرات الهيكلية ، مع التمييز بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ، والقسم الرابع يناقش فى نظرة تحليلية - تأملية مترتبات هذه التغيرات الهيكلية، مع التأكد على احتمالات الاستقرار الاقتصادى وكذلك الاجتماعى - السياسى ، وفى القسم الخامس والأخير نورد عدة ملاحظات ختامية.

٢ - طبيعة التغيرات الهيكلية :

لقد شهدت الفترة منذ منتصف الستينات تغيرات هيكلية كبيرة فى كل قطر عربى تقريبا ، ومن الضرورى تحليل هذه التغيرات الهيكلية حتي يتسنى الحكم على اداء الاقتصاديات العربية ، وسوف نركز فى دراستنا للتغيرات الهيكلية على مجالات ثلاثة : الانصبة القطاعية للناتج المحلى الاجمالى ، واستخدامات الموارد الكلية ، والتغير الهيكلى فى قوة العمل.

(١) التوزيع القطاعى للناتج :

نقسم الاقتصاد الوطنى الى قطاعات تسعة هى الزراعة (شاملة الغابات والصيد والقنص) والتعدين ، والصناعة التحويلية ، والتشييد ، والكهرباء والغاز والمياه ، والنقل والمواصلات ، والتجارة والمال ، والإدارة العامة والدفاع ، وباقى القطاعات . ويجب أن نضع تحفظين هامين لاعتبار القارئ . أولهما هو طول فترة الدراسة ، وما قد يترتب على ذلك من تغير فى شمول البيانات أو نوعيتها . وثانيهما تعدد البلاد ، وما قد يتضمنه ذلك من اختلافات في نوعية او شمول البيانات من حالة لاخرى . ولقد راعينا قدر الامكان الاعتماد على مصدر واحد هو البنك الدولى ، على اساس ان هذا سيقلل على الأرجح من المخاطر التى يثيرها التحفظان السابقان، وان كان لا ينفى الحاجة الى التحرز عند اجراء المقارنات عبر الزمن او بين البلاد في اطار دراسة كهذه.

وباستقراء البيانات الموجودة فى الجدول رقم (١) ، يمكننا أن نرصد اهم اتجاهات التغير فى التوزيع القطاعى للناتج فى خمسة : ارتفاع انصبة قطاعات التعدين ، والتشييد ، والتجارة والمال ، وانخفاض انصبة قطاعى الزراعة والصناعة التحويلية.

= تشمل الاقطار الغنية نفطيا ولها قاعدة موارد متنوعة وحجم سكان كبير نسبياً. اما المجموعة الثانية فهى تشترك فى غناها النفطى مع وجود بعض الموارد الطبيعية مع صغر حجم السكان. وتشمل المجموعة الثالثة أقطارا ذات هيكل اقتصادى اكثر تعقيدا وحجم سكانى اكبر. والمجموعة الرابعة تضم الاقطار العربية الاقل تطورا : فهى اقطار فقيرة بمعيار متوسط دخل الفرد، كما أنها - باستثناء السودان - صغيرة الحجم سكانيا. ومن منظور الأمن - الاستراتيجية، فهذه المجموعة تمثل اطراف المنطقة العربية.

جدول رقم (١)

Sectoral Composition of GDP
1960 - 70 / 1970 - 1981

Country		Agriculture	Mining	Manufacturing	Construction	E.G.W	T.C.	T.F.	P.A.& Def.	Other	GDP
Algeria	1960-70	13.o	12.3	11.9	10.2	1.7	5.0	18.8	11.3	15.8	100
	1970-81	7.2	27.4	11.3	12.2	1.2	4.6	25.3	10.8	-	100
Bahrain	1970-81	1.4	26.8	18.9	8.8	0.7	7.9	17.0	7.0	11.5	100
Djibouti		n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
Egypt	1960-70	28.5	21.5		4.5	1.3	7.2	9.2	-	27.8	100
	1970-81	75.4	24.9		4.7	1.3	6.8	14.9		21.8	100
Iraq	1960-70	18.0	32.6	9.0	3.5	1.1	6.6	8.9	10.0	10.4	100
	1970-81	10.8	49.6	7.3	4.0	0.6	4.7	7.1	8.4	7.4	100
Jordan	1970-	8.9	4.3	13.4	7.7	1.1	9.8	17.6	21.6	14.9	100
Kuwait	1960-70	0.5	58.4	3.7	4.0	2.6	3.2	14.0	-	13.6	100
	1970-81	0.3	67.2	4.3	3.1	0.4	1.9	8.8		13.9	100
Lebanon		n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
Libya	1960-70	3.5	53.4	2.5	8.0	0.3	5.1	6.9	9.5	10.8	100
	1970-81	1.9	58.1	2.4	10.3	0.5	4.1	7.5	6.5	8.6	100
Mauritania	1960-70	33.8	21.2	4.9	7.4	0.5	-	-	-	32.3	100
		28.9	17.0	6.1	5.7	-	7.5	19.0	17.3	-	100
Morocco	1960-70	21.8	4.1	16.1	3.9	3.6	-	20.1	10.1	20.3	100
	1970-81	18.2	5.3	16.9	6.8	3.1	-	20.3	11.2	18.3	100
oman	1960-70	31.2	45.2	0.2	13.5	-	0.9	2.5	2.0	4.4	100
	1970-81	3.3	63.7	0.8	8.7	0.6	3.0	7.4	0.1	3.3	100
Qatar		n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
S. Arabia	1960-70	7.0	46.4	8.8	5.6	1.5	6.9	7.5	9.8	6.6	100
		1.3	63.2	5.0	10.4	0.1	3.8	6.3	5.7	4.1	100
Somalia	1960-70	66.8	1.2	5.0	3.2	0.3	4.7	10.0	6.2	2.6	100
	1970-81	59.2	0.7	7.4	4.8	0.6	5.6	11.7	8.0	2.1	100
Sudan	1960-70	41.1	0.4	7.5	4.2	3.0	6.8	21.0	10.8	5.2	100
	1970-81	38.8	0.2	6.4	5.2	1.9	9.9	23.0	11.9	2.7	100
Syria	1960-70	25.1	20.5		2.7		9.2	30.4	10.5	1.6	100
		19.3	21.2		5.4	-	7.8	30.0	14.2	2.0	100
Tunisia	1960-70	20.5	4.3	8.6	8.3	1.7	7.5	-	14.8	34.3	100
	1970-81	18.3	10.5	12.3	7.5	1.8	6.0		12.8	30.8	100
U.A.E.	1970-	0.8	61.6	2.7	10.7	1.0	3.9	13.2	5.2	1.0	100
Yemen (AR)	1960-70	52.2	0.9	4.2	4.9	0.3	2.8	17.6	7.4	9.7	100
	1970-81	33.8	1.1	5.2	7.9	0.4	3.5	22.6	11.7	13.7	100
Yemen (PDR)		n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
Palestine		n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a

Note : a = the period 1970-81
EGW = Electricity, Gas and Water T.C.= Transport and Communications T.f.= Trade and finance
n. a. = Data not available P. A. & Def. = Public Administration & Defence
Source : World Bank, World Tables.

اولاً – ارتفاع نصيب قطاع التعدين: شهدت الفترة منذ ١٩٦٠ – ١٩٨١ ارتفاع مساهمة قطاع التعدين فى الناتج المحلى الاجمالى فى معظم الدول العربية ، وكان الاستثناء هو حالة السودان والصومال وموريتانيا ، ويلاحظ انها دول ليست منتجة للبترول [٢] . وليس من الصعب تفسير ظاهرة تصاعد مساهمة هذا القطاع . فتصحيح اسعار البترول فى اوائل السبعينات ثم ارتفاعها مرة اخرى فى أواخر السبعينات ادى الى هذه النتيجة ، باعتبار ان النفط هو المكون الرئيسى لقطاع التعدين فى معظم البلدان العربية ، ولذلك نجد ان ارتفاع نصيب قطاع التعدين المبنى على النفط كان اكبر فى حالة دول المجموعتين (أ) ، (ب) فعلى سبيل المثال ، فان نصيب قطاع التعدين فى الناتج المحلى الاجمالى زاد الى اكثر من الضعف فى حالة الجزائر (من ١٢,٣ الى ٢٧,٤ ٪) وتراوح معدل الزيادة بين ٤٠ ٪ و ٢٠ ٪ فى حالة المملكة العربية السعودية والعراق ، بينما سجلت الكويت وليبيا زيادات طفيفة لأنهما خفضتا معدلات الانتاج خلال الفترة.

ولكن الزيادة المذكورة فى مساهمة قطاع التعدين فى الناتج المحلى الاجمالى اقل فى الحقيقة مما تعكسه الارقام المشار اليها ، فجزء من زيادة مساهمة القطاع النفطى يتمثل فى استنزاف الاحتياطى وتحويل الثروة من صورة معينة (سائل اسود لزج فى باطن الأرض) الى صورة اخرى (ارصدة بالنقد الاجنبى) وعلى هذا الاساس ، فانه منظور للدخل مستقر فى المدى الطويل ، فان الزيادات الحقيقية فى ناتج قطاع التعدين ، وبالتالى فى مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى ، ستكون اقل بعض الشىء بالضرورة.

ثانيا – ارتفاع مساهمة قطاع التشييد :

لقد ارتفع نصيب التشييد فى الناتج المحلى الاجمالى بدرجة ملحوظة خلال فترة الدراسة فى معظم الاقطار العربية ، ولقد حدث هذا رغم الاثر الكبير لقطاع النفط (حيث يعنى ارتفاع مساهمته انخفاض مساهمة قطاعات اخرى) ، بل ربما يفضل ازدياد عوائد النفط ، وينطبق هذا على دول المجموعتين (أ) ، (ب) وبالتحديد الجزائر والعراق وليبيا ، والسعودية ، وربما قطر والبحرين والامارات [٣] ، اما بالنسبة لمعظم الدول شبه النفطية وغير النفطية فإن مساهمة التشييد فى الناتج المحلى الاجمالى قد زادت كذلك.

---

(٢) قد يعزى الانخفاض فى حالة كل من السودان والصومال الى عدم الاستقرار الداخلى بسبب الحرب فى جنوب السودان والاضطرابات فى اقليم اوجادين فى الصومال ، اما فى حالة موريتانيا ، فربما يعود الانخفاض الى تدهور الاسعار العالمية للنحاس باعتبارها اكبر منتج عربى له ، فهى تنتج حوالى ثلثى انتاج الوطن العربى وبها احتياطى ضخم يقدر بحوالى ٤٥٠ مليون طن. انظر د. محمد صفى الدين ابو العز "الموارد المعدنية في الوطن العربي" **الاقتصاد العربى** (يوليو ١٩٧٧) ، ص ١٢٠.

(٣) ليس لدينا بيانات كافية تغطى فترة الدراسة كلها بالنسبة لهذه الاقطار الثلاثة الاخيرة.

وربما يؤخذ هذا التطور كدليل على تنامى الاعتماد الاقليمى المتبادل ، سواء بين الاقطار العربية المختلفة ، او بين المجموعات القطرية المختلفة ، ويمكن ان نتصور عدة آليات تعمل فى هذا الاتجاه ، وأحد هذه الآليات وربما اهمها ، هو هجرة العمالة وما يصحبها من تحويلات ادت ، من بين ما ادت اليه ، الى رواج تشييدى فى الدول المرسلة للعمالة [٤] ، يضاف الى ذلك ان هجرة العمالة ادت الى ارتفاع الاجور بشدة ، وبالتالى ارتفاع التكاليف فى صناعة التشييد ، الامر الذى قد يكون مسئولاً بذاته عن ارتفاع نصيب القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى . واخيراً فان تدفق رؤوس الاموال من دول الاوابك الى الدول العربية الاخرى قد اعطى دفعة قوية لقطاع التشييد فى الدول الاخيرة ، ولكن يجب ان نلاحظ ان الارتفاع المشاهد فى مساهمة قطاع التشييد قد يكون مبالغا فيه نتيجة لارتفاع هامش الربح فى هذا القطاع والنزعة السائدة فيه لتمرير تضخم التكاليف.

ولذلك ، فان من الامور ذات الدلالة لبحث الامكانيات بعيدة المدى ان نعتبر زيادة مساهمة هذا القطاع ظاهرة عابرة ومرتبطة بفورة النفط [٥]

ثالثا : ارتفاع مساهمة قطاع التجارة والمال : لقد ارتفعت مساهمة قطاع التجارة والمال فى معظم الاقطار العربية خلال فترة الدراسة ، والواقع ان معدل تزايد نصيب هذا القطاع كان مدهشا فى عدد من الحالات الهامة : من ١٨,٨ ٪ الى ٢٥,٣ ٪ فى الجزائر ، ومن ٩,٢ ٪ الى ١٤,٩ فى مصر ، الى ٢٢,٦ ٪ كمتوسطات الفترتين ١٩٦٠ – ٧٠ و ٧٠ –٨١.

ويمكن ان يعزى هذا الاتجاه الصعودي فى نصيب قطاع التجارة والمال فى الناتج المحلى والاجمالى الى عدة اسباب . احدها هو اتساع نطاق استخدام النقود فى اقتصاديات الاقطار العربية ، فمع الهجرة من الريف الى الحضر والهجرة الخارجية تتقلص انشطة الكفاف بسرعة ، ويزداد اندماج الوحدات الانتاجية في الزراعة والصناعة فى التبادل السلعى (اى من خلال السوق) ، وثانيها هو زيادة العائدات النفطية وما ترتب عليها من اتساع نطاق الانشطة المالية ، يضاف الى هذه العوامل الهيكلية عامل مؤسسى : تحول الاقطار العربية الى سياسية اكثر توجهاً نحو قوى السوق (وهى المعروفة اختصاراً بسياسة الانفتاح).

رابعا : انخفاض نصيب قطاع الزراعة : فقد انخفض نصيب قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى بصورة ملحوظة خلال الفترة في جميع الاقطار العربية بلا استثناء، وإن اختلف مدى الانخفاض باختلاف القطر ، فكما توضح البيانات الواردة فى الجدول (١) نلاحظ انخفاضاً معتدلاً فى نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى حالات مثل

---

(٤) ان الدلائل كثيرة على ان بناء منزل يأتى على رأس استخدامات تحويلات العاملين بالخارج فى الدول المرسلة .

(٥) وقد تجاوزت بعض الاقطار بالفعل فورة التشييد – الكويت مثال واضح .

السودان وتونس ، مقابل انخفاض شديد فى حالة العراق وعمان وجمهورية اليمن العربية.

ويعتبر هذا التطور على جانب كبير من الأهمية والدلالة ، سواء من حيث قراءة التطور الاقتصادى فى أقطار الوطن العربى ، أو من حيث دلالته فى المجالات المختلفة ومترتباته او من حيث تفسيره وفهمه.

خامسا : انخفاض نصيب قطاع الصناعة التحويلية : لقد تعرض نصيب قطاع الصناعة التحويلية للهبوط فى عدد من الاقطار العربية ، من اهمها الجزائر والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية . ومن الواضح ان انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى هذه البلاد عامل مصاحب لارتفاع مساهمة قطاع البترول ، وعلى الجانب الآخر ، نلاحظ زيادة فى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى لكل من الكويت وموريتانيا وعمان والصومال وتونس.

وبناء على ما تقدم يمكن القول ان الدليل المتاح لا يعزز الاستنتاج بأن الصناعة قد اهملت خلال الفترة كما أن هذا الدليل لا يسمح بالقطع بحدوث تصنيع قوى فى العالم العربى، ولكن ربما كان الامر اكثر جلاء اذا نظرنا الى الصورة الكلية ، بمعنى الناتج فى قطاع الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى على مستوى العالم العربى كمجموعة واحدة. والجدول رقم (٢) يبين مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى على مستوى العالم العربى ككل خلال الفترة ١٩٧٥ - ٨٣ بالأسعار الجارية.

جدول رقم (٢)

مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية ١٩٧٥ - ٨٣

نصيب الصناعة التحويلية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣
١- فى الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العناصر	٧,٩	٦,٦	٨,٥
٢- فى الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العناصر ، بعد استبعاد الصناعات الاستخراجية.	١٥,٠	١٣,١	١٢,٦
٣- فى الناتج المحلى الاجمالى للقطاعات السلعية	١٠,٩	٩,٢	١٣,٩
٤- فى الناتج المحلى الاجمالى للقطاعات السلعية بعد استبعاد الصناعات الاستخراجية.	٣٢,٥	٢٩,٨	٢٩,٩

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٥ ، ص ٧٧.

ولا يظهر نصيب الصناعة التحويلية طبقا لبيانات الجدول السابق اى اتجاه واضح ، حيث تؤدى تقلبات اسعار النفط خلال الفترة الى تقلبات شديدة فى الناتج المحلى الاجمالى وبالتالى فى نسبة قطاع الصناعة التحويلية الى هذا الاخير . وباستبعاد ناتج الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلى الاجمالى نحصل على علاقة مستقرة تكشف عن اتجاه هبوطى لنصيب الصناعة التحويلية ، وعلى ذلك نستنتج ان **الصناعة لم تتول قيادة النمو فى الاقطار العربية كمجموعة خلال الحقبة النفطية** . وهذه النتيجة صحيحة حتى بعد استبعاد التأثير الكبير لقطاع النفط خلال الحقبة المذكورة.

ومن الجدير بالملاحظة بهذا الخصوص ان الصادرات الصناعية لاقطار العراق ومصر والاردن والمغرب وعمان والمملكة العربية السعودية مأخوذة كمجموعة وصلت عام ١٩٨٢ الى ما يقرب من نصف مستواها عام ١٩٧٥ ، وباستبعاد صادرات المواد الخام (وهى اساسا نفط خام) نجد نسبة الصادرات الصناعية الى الصادرات الكلية قد هبطت من ٣٦,٩ ٪ عام ١٩٧٥ الى ٣١ ٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٢٩,٧ ٪ عام ١٩٨٢ (٦). وقد يعزى هذا لأول وهلة الى اتباع إستراتيجية تصنيع للاحلال محل الواردات ، غير ان الدليل المتاح لا يسند هذا التفسير حيث لا يبدو أن نسبة الواردات الصناعية الى الواردات الكلية قد انخفضت بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢ (٧). وربما يعانى التحليل السابق بطبيعة الحال من تغيرات الاسعار ومعدل التبادل ، وهى عوامل شق علينا عزلها.

ولقد شهدت الفترة التى اعقبت ١٩٧٤ تطورات هامة بالنسبة لأنواع الصناعات التى اقيمت فى المنطقة العربية ، فقد انشىء عدد من المشروعات كثيفة راس المال – مثل الالمنيوم فى مصر والبحرين والبتروكيماويات فى المملكة العربية السعودية ، ولقد بلغت الطاقة المخططة فى البتروكيماويات ٩,٣ مليون طن عام ١٩٨٣ ، ٦٠ ٪ منها بتروكيماويات اساسية (٨). وهذه الطاقة سوف تظهر الى حيز الوجود تدريجياً خلال الثمانينات. ويوضح الجدول رقم (٣) الوضع النسبى للطاقة الانتاجية للبتروكيماويات في الوطن العربى بالمقارنة بصناعة البتروكيماويات على مستوى العالم ككل ، وهو يكشف التركز الشديد للطاقة الانتاجية للبتروكيماويات على المستوى العربى فى مجال الاثيلين ، والميثانول ، اللذين يستأثران بنسبة ٨٩,١ ٪ من الطاقة . وبالمقارنة تبدو الطاقة الانتاجية على مستوى العالم موزعة بدرجة اكثر انتشاراً على المنتجات المختلفة.

---

(٦) بناء على البيانات الواردة فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٥ ، جدول ١/١١.

(٧) المرجع السابق مباشرة ، جدول ٢/١١.

(٨) احمد السعدى " الصناعات البتروكيمياوية " النفط والتعاون العربى ، المجلد ١١ ، العدد الاول (١٩٨٥) ، جدول (٦).

جدول رقم (٣)
الطاقة الانتاجية للكيماويات الأساسية
العرب والعالم ١٩٨٣

المنتـــــج	الوطن العربى الف طن سنويا	الوطن العربى ٪	العالـــــم الف طن سنويا	العالـــــم ٪	نسبة الوطن العربى الى العالم(٪)
١ ـ الايثلين	٢٦٧٠	٤٧,٦	٥٢٧٠٠	٣٥,١	٥,١
٢ – الميثالول	٢٢٣٠	٤١,٥	١٥٠٠٠	١٠,٠	١٥,٥
٣ – البروبيلين	١٦٥	٣,٠	٢٩٢٠٠	١٩,٥	٠,٦
٤ – البوتادين	٤٥	٠,٨	٦٠٠٠	٤,٠	٠,٨
٥ – البنزين	٣٥٧	٦,٣	٢٤٠٠٠	١٦,٠	١,٥
٦ – التولين	٥	٠,١	١١٠٠٠	٧,٤	٠,٠٥
٧ – الزايلينات	٣٨	٠,٧	١٢٠٠٠	٨,٠	٠,٣
الاجمالى	٥٦١٠	١٠٠,٠	١٥٠٠٠٠	١٠٠,٠	٣,٧

المصدر : احمد السعدي "الصناعات البتروكيماوية" النفط والتعاون العربى، المجلد ١١ العدد ١ (١٩٨٥) جدول ٧.

وتجدر ملاحظة أن تواضع الطاقة المخططة لانتاج البروبيلين والبوتادين والعطريات الأساسية (اى البنزين والتولين والزايلينات) يجعل فرص التوسع الى الامام فى مجالات حيوية مثل الالياف المخلقة محدودة. وتتبدى اهمية هذا الاعتبار بالنظر الى العجز المتزايد فى انتاج الالياف فى العالم العربى [٩] ، الامر الذى يعقد مسألة تبنى إستراتيجية لإشباع الحاجات الأساسية فى مجال الكساء . يضاف الى ذلك ان انتاج الايثيلين يقوم اساسا على الاستفادة من الغاز المصاحب مما يربط انتاج البتروكيماويات بانتاج البترول ، وهذا بدوره يضيف الى تعقيد عملية اتخاذ القرارات فى المسائل المتصلة بانتاج النفط الخام [١٠].

(٩) لقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من الالياف فى العالم العربى ككل من ١٢٤ ٪ عام ١٩٧٥ الى ٨٣ ٪ فقط عام ١٩٧٩ وهذا انخفاض شديد، مرتبط بهبوط انتاج القطن بالدرجة الاولى. انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد مرجع سابق ص٨٤ – ٨٥

(١٠) ليست هذه هى المشكلة الوحيدة بالنسبة لهذا النمط للتطور الصناعى. فمن المشكلات الاخرى تعدد مشروعات البتروكيماويات فى عدد من الاقطار العربية مما يهدد بخلق طاقة انتاجية تفوق الطاقة الاستيعابية لمنتجات الصناعة فى المنطقة ويؤدى الى تنافس البلاد العربية فى تسويق هذه المنتجات خارج المنطقة ازاء سوق دولية ذات طبيعة احتكارية ونزعة حمائية واضحة . لمزيد من التفاصيل انظر Gouda Abdel-Khalek, Op. cit., p.p. 86-7

ورغم ما تحقق حتى الآن من توسع صناعى خلال السبعينات ، فلا يزال امام الاقطار العربية شوط طويل لتحقيق التنمية الصناعية (فى اطار من التنمية الشاملة بطبيعة الحال) وهذا الحكم يستند الى اعتبارات ثلاثة. الاعتبار الأول هو ضآلة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلي الاجمالى ، بل وتراجع هذه المساهمة بعد ١٩٧٥، على ما رأينا سابقا . والاعتبار الثانى هو انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى فى مجموعات صناعية هامة. فطبقاً للحالة فى اوائل الثمانينات ، بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى ١٠ ٪ فى السلع الرأسمالية ، ٦٣ ٪ فى الاسمنت ٥٥ ٪ فى الملابس ، ٥٥ ٪ فى السكر ، ٤٢ ٪ فى الزيوت والشحوم الحيوانية ، ١٦١ ٪ فى الاسمدة النتروجينية و١٩٣ ٪ فى الاسمدة الفوسفاتية [١١] وهذا يعنى ان الصناعة الوحيدة التى يملك العرب فيها فائضا للتصدير هى الاسمدة الكيماوية ، اما الاعتبار الثالث والاخير فهو انخفاض القدرة التكنولوجية . للعالم العربى فى تصميم وإنشاء المشروعات الصناعية. فعلى سبيل المثال، كانت جميع المشروعات التى اقيمت فى مجال الصناعة البتروكيماوية والبترولية خلال الفترة ١٩٥٨ – ٧٦ والتى بلغت ٥٨٤ مشروعا مصممة بواسطة شركات أجنبية ، بل إنه فى حالات كثيرة قامت نفس الشركة الاجنبية بتصميم وتنفيذ المشروعات [١٢].

لقد حددت إستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك التى تبنتها قمة عمان عام ١٩٨٠ الامن القومى والتنمية الشاملة المتسارعة والاهداف الاساسية للامة العربية. كما وضعت هذه الاستراتيجية اولوية كبرى لخمسة مجالات رئيسية هى : الامن الغذائى ، الامن والدفاع ، الرفاهية الاجتماعية ، النقل ، والموارد الطبيعية. وفى كل هذه المجالات فان القدرة التكنولوجية على جانب كبير من الاهمية ، كما ان بيت القصيد فى اكتساب تلك القدرة هو الصناعة التحويلية وهذا يوضح طبيعة وحجم الجهد المطلوب فى هذا الاتجاه.

(ب) استخدامات الموارد : بعد ان تناولنا فى الجزء السابق تطور هيكل الناتج المحلى الاجمالى ، ندرس فى هذا الجزء النمط المتغير لاستخدام الموارد خلال الفترة موضع الدراسة ، ولهذا الغرض فاننا سنتناول تخصيص الموارد الكلية بين : الاستهلاك الخاص ، والاستهلاك الحكومى ، الاستثمار ، وصافى الواردات. والجدول رقم (٤) يرصد هذاالتطور خلال الفترتين ١٩٦٠ – ٧٠ و ١٩٧٠ – ٨١ فى الاقطار العربية المختلفة وبتحليل بيانات الجدول يمكن ان نحدد نمطين متمايزين : الأول يمثل الأقطار التى تزيد فيها الاستخدامات، الكلية على

(١١) الارقام مأخوذة من التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، مرجع سابق ، الملحق الاحصائى رقم ٤.

(١٢) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، نحو عمل اقتصادى عربى مشترك سلسلة الدراسات الاقتصادية والوثائق (٣) ، مقدمة الى القمة العربية الحادية عشرة ، عمان (١٩٨٠) ، ص ١٧٢ – ٧٣.

الناتج المحلى الاجمالى. والثانى يمثل الاقطار التى يزيد فيها الناتج المحلى الاجمالى على الاستخدامات الكلية. وسنطلق على الأول للاختصار نمط عجز الموارد وعلى الثانى نمط فائض الموارد. والى النمط الاول ينتمى كل من الجزائر ومصر والأردن وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وسوريا وتونس وجمهورية اليمن العربية ، اى معظم الاقطار العربية [١٣] ولعل مما يثير التأمل ان هذه المجموعة تضم احدى الدول المصدرة للبترول : الجزائر أما النمط الثانى فيسود فى الاقطار النفطية الاخرى.

فيما يتعلق باقطار عجز الموارد ، نلاحظ ان الاستخدامات الكلية تزيد على ناتجها المحلى الاجمالى بنسبة تتراوح بين اقل من ١ ٪ بقليل واكثر من ٥٠ ٪ وهو مدى واسع جداً. والامر اللافت للنظر ايضاً هو ان نسبة العجز قد تزايدت فى السبعينات بالمقارنة بالستينات فى كل الاقطار – عدا الجزائر وتونس ، حيث حدث انخفاض طفيف فى نسبة العجز. فلقد ارتفعت نسبة العجز من ٤ ٪ الى ١٣ ٪ فى مصر ، ومن ٢ ٪ الى ٢٣ ٪ فى موريتانيا ومن ١ ٪ الى ١١٪ فى المغرب ومن ٤ ٪ الى ١٣ ٪ فى سوريا ، وتضاعفت من ٢٦ ٪ الى ٥٢ ٪ فى جمهورية اليمن العربية.

كيف نفسر هذا التطور ؟ يمكن القول انه رغم وجود درجة من عدم الانتظام فى البيانات [١٤] إلا أن معدل الاستثمار المحلى قد سجل ارتفاعاً كبيراً [١٥] ويصدق هذا على جميع دول عجز الموارد بما فى ذلك الجزائر وتونس. ولا شك أن من الصعب تقدير الى اى حد تمثل هذه الزيادة طفرة حقيقية فى تراكم رأس المال ، والى اى حد تمثل مجرد ظاهرة سعرية [١٦] وكتخمين مستنير نستطيع القول بحدوث زيادة حقيقية فى الجهد الاستثمارى. وفى حدود هذه الزيادة نتوقع تراكما فى الطاقة الانتاجية يساعد مستقبلا على تقليل الحاجة الى الموارد الخارجية سواء بمفعول زيادة الصادرات أو إحلال الواردات.

ولكن زيادة معدل الاستثمار لا تفسر وحدها تزايد عجز الموارد خلال الفترة موضع

---

(١٣) ونعتقد ان هذا يصدق ايضا على اقطار اخرى مثل جيبوتى ولبنان وجمهورية اليمن الديمقراطية ، وهى البلاد التى لم نستطع الحصول على بيانات لها.

(١٤) فعلى سبيل المثال ، قفز معدل الاستثمار فى جمهورية اليمن العربية من معدل بالغ الانخفاض (٠.٤ ٪) خلال ١٩٦٠–٧٠ الى معدل بالغ الارتفاع (٣٤.٥ ٪) خلال ١٩٧٠ – ٨١. وكلاهما مشكوك فيه.

(١٥) لاحظ ، مع ذلك ، أرقام الاستثمار قد تكون مبالغا فيها لعدة اسباب مثل : شيوع المقاولة من الباطن وارتفاع هوامش الربح ونظام الكفيل . يضاف الى هذا ارتفاع تكلفة سلع الاستثمار المستوردة نتيجة لتحويل واردات دول الخليج الى موانىء جنوب تركيا بدلا من بيروت . انظر

ECWA, Development of an Integrated Transport System for Western Asia, Vol, 1,n,d.,p.40

وكل هذه العوامل تؤدى الى ارتفاع تكلفة المشروعات.

(١٦) بالنظر الى محتوى الواردات العالى للانفاق الاستثماري وتدهور معدل التبادل الدولى لهذه البلاد.

جدول رقم (٤)

Pattern of Use of Total Resources, 1960-70 / 1970-81

		Private Consumpti	Govem Con-sumption	Investment	Net Ex-ports	G.D.P	Total Re-sources
Algeria	1960-70	59.9	15.8	30.1	- 5.8	100.0	105.R
	1970-81	46.7	14.8	42.9	- 4.5	100.0	104.s
Bahrain	1970-81	39.9	14.0	37.7	8.5	100.0	91.5
Djibouti		n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
Egypt	1960-70	67.9	20.7	15.2	- 4.0	100.0	104.0
	1970-81	64.1	21.3	27.4	- 12.7	100.0	112.7
Iraq	1960-70	67.9		16.1	15.9	100.0	64.0
	1970-81	52.2		27.9	19.9	100.0	80.1
Jordan	1970-	87.7	33.7	35.7	- 57.1	100.0	157.1
Kuwait	1960-70	30.5	14.1	16.2	39.2	100.0	60.8
	1970-81	29.3	12.3	14.6	43.9	100.0	56.2
Lebanon		n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
Libya	1960-70	34.3	16.7	25.6	23.5	100.0	76.6
	1970-81	26.5	24.1	26.0	23.4	100.0	76.6
Mauritania	1960-70	56.1	18.3	27.5	- 2.0	100.0	102.0
		63.0	28.5	31.8	23.3	100.0	123.3
Morocco	1960-70	76.8	12.3	12.3	- 1.4	100.0	101.4
	1970-81	69.0	18.6	23.8	- 11.4	100.0	111.4
Oman	1960-70	26.4	7.5	14.2	51.9	100.0	48.1
	1970-81	20.2	26.6	30.1	23.0	100.0	77.o
Qatar		n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
S. Arabia	1960-70	33.3	18.5	16.9	31.4	100.0	68.6
		20.1	19.2	23.3	37.3	100.0	62.7
Somalia	1960-70	87.9	9.1	11.0	- 8.1	100.0	108.1
	1970-81	77.2	17.9	17.4	- 12.5	100.0	112.5
Sudan	1960-70	72.9	15.3	12.2	- 0.4	100.0	100.4
	1970-81	78.7	13.5	16.4	- 8.5	100.0	108.5
Syria	1960-70	75.0	15.4	12.4	- 2.9	100.0	102.9
		67.3	20.4	26.5	- 14.2	100.0	114.2
Tunisia	1960-70	68.4	16.4	23.1	- 7.9	100.0	107.9
	1970-81	62.9	15.0	28.2	- 6.1	100.0	106.1
U.A.E.	1970-81	17.3	10.9	32.0	39.8	100.0	60.2
Yemen (AR)	1960-70	116.5	9.4	0.4	- 26.3	100.0	126.3
	1970-81	100.3	16.9	34.5	- 51.6	100.0	151.7
Yemen (PDR)		n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
Palestine		n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a

Notes n.a =data not available

Source: Calculated from World Bank, World Tables, vol. I. Economic Data from the files of the World Bank, 3rd.ed. (Baltimore and London : Oxford U. Press for the World Bank, 1983).

الدراسة ، ففى عديد من الحالات نلاحظ تزايدا فى معدل الاستهلاك الجارى سواء كان خاصاً أو عاماً ، وباستثناء حالة موريتانيا ، حيث تزايد كل من معدل الاستهلاك الخاص ومعدل الاستهلاك العام ، والجزائر وتونس ، حيث تناقص كل من المعدلين ، نجد ان النمط الغالب هو تزايد معدل الاستهلاك العام وتناقص معدل الاستهلاك الخاص [١٧] وربما يكشف هذا عن نزعة مركزية نحو تعاظم دور الدولة : فقد زاد معدل الاستهلاك العام فى ثلاث حالات من عشر حالات. ومثل هذا التطور لابد ان يحمل فى طياته ابعاداً توزيعية وسياسية واضحة.

وننتقل الان الى دول فائض الموارد وعددها سبع ، وكلها منتجة ومصدرة للبترول ، والملاحظ بالنسبة لهذه المجموعة ان الاستخدامات الكلية للموارد كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى قد انخفضت بين ١٩٦٠ – ٧٠ و٨١ ، باستثناء عمان ، وقد اقترن هذا الانخفاض فى معدل الامتصاص المحلى بارتفاع ملحوظ فى معدل الاستثمار المحلى فى كل الحالات تقريباً[١٨] ، رغم أن مدى كل من الارتفاع الحقيقى والارتفاع المتمثل في زيادة تكاليف الاستثمار تظل غير معروفة بدقة كافية ، ولكن فى حدود البيانات المتاحة ، فان السؤال هو:كيف واءمت هذه الدول اوضاعها بما يناسب ارتفاع معدل الاستثمار ؟ والملاحظ فى معرض الاجابة هو انه بالنسبة للبلاد التى يتاح عنها بيانات تسمح بالمقارنة بين الستينيات والسبعينيات ، فان معدل الاستهلاك الخاص قد انخفض فى كل الحالات. وفى معظم الحالات كان هناك ارتفاع فى معدل الاستهلاك العام . وهذا دليل اضافى يؤكد تعاظم دور الدولة. وقد يفسر هذا بما يطلق عليه " دولة الرفاهية ". ولكن هذا ليس تكييفاً دقيقاً للحالة ، فبالاضافة الى زيادة دور الدولة فى توفير السلع العامة هناك انفاق الحكومات على المشروعات المظهرية المكلفة والانفاق على اجهزة الامن ، وربما اهم من هذا كله الانفاق العسكرى الضخم [١٩] وكل هذا يولد احتمالات اجتماعية وسياسةجديرة بكل تأمل واعتبار.

(جـ) التوزيع القطاعى لقوة العمل : إن البيانات الموثوق بها عن التوزيع القطاعى لقوة العمل فى البلاد العربية عزيزة المنال الى حد كبير. وعندما توجد مثل هذه البيانات ، فانها تثير مشكلات البلاد ، وليس بغرض المنافسة التفصيلية للتوزيع القطاعى على قوة العمل ، وانما

(١٧) السودان هو الحالة العكسية الوحيدة .

(١٨) الاستثناء الوحيد هو الكويت حيث كان هنا ؛ انخفاض طفيف فى معدل الاستثمار ، انظر جدول رقم (٤) والواقع ان الكويت حالة خاصة من نواح عدة : فهى كاقتصاد صغير نجحت فى خفض معدل انتاج النفط الى حد ما بالتناسب مع الطاقة الاستيعابية فى الداخل وفرص الاستثمار فى الخارج.

(١٩) ان المثال البارز هنا هو السعودية ، حيث ميزانية الدفاع السنوية تعادل مجموع ميزانيات الدفاع لمصر وسوريا والاردن والعراق واسرائيل مجتمعة. كما ان سلطنة عمان تخصص سنويا للدفاع اكثر مما تخصصه باكستان رغم الفارق الكبير فى حجم القوات المسلحة. انظر مقال محمد حسنين هيكل فى اخبار اليوم (٢٢ فبراير ١٩٨٦) .

بغرض استيضاح الملامح الرئيسية لتطور هذا التوزيع خلال الفترة موضع الدراسة . ويتمحور اهتمامنا حول مضمون التباينات بين توزيع قوة العمل وتوزيع الناتج على مجموعات القطاعات الرئيسية. ويجد القارىء البيانات المطلوبة فى الجدول رقم (٥) ، الذى يبين توزيع قوة العمل قطاعيا لسنتى ١٩٦٥ و ١٩٨١.

وقبل تحليل بيانات الجدول ، نرى لزاما علينا ابداء تحفظين اساسيين : الاول هو أن المقارنة بين البلاد قد تكون محدودة بالنظر الى الفروق الهيكلية والثقافية والمؤسسية بين البلاد المختلفة ، والثانى هو ان البيانات المتاحة لا تميز البطالة التى يمكن ان تتباين من قطر الى آخر. ولا يسعنا عمل شىء لمواجهة هذه المشكلات ولكنها يجب ان تكون ماثلة فى الذهن على الاقل ونحن نقوم بتحليل البيانات المدونة فى الجدول المذكور.

ان اهم ما توضحه البيانات هو الاتجاه الواضح لازدياد نسبة قوة العمل فى القطاعات الخدمية. وهذه ظاهرة عامة فى جميع البلاد الا قطرا واحدا هو مصر حيث توجد مشكلة فى البيانات على الأرجح [٢١] وعلى ذلك يمكن القول ان الدليل واضح على وجود اتجاه لتزايد نصيب قطاعات الخدمات فى " العمالة " وهذا لا ينفى وجود تنويعات سواء بين البلاد أو مجموعات البلاد ولكنها لا تطمس هذا الاتجاه العام على مستوى الوطن العربى. والاتجاه الرئيسى الثانى هو ارتفاع نسبة قوة العمل فى قطاعات الصناعة ، مع التذكير بان الصناعة هنا معرفة طبقا للبنك الدولى فى اعداد تقرير التنمية فى العالم وهى تشمل ، بالاضافة الى الصناعة التحويلية التشييد والكهرباء والغاز والمياه.

والوجه الاخر للعملة هو اتجاه نسبة العمالة فى الزراعة إلى الإنخفاض (وهى تشمل الغابات والصيد) والاستثناء الوحيد هنا هو الكويت ، حيث زادت نسبة العمالة فى قطاع الزراعة بين ١٩٦٥ و١٩٨١ . ويلزم ان نتوقف قليلا لنتأمل حجم التغير الذى حدث فى أقل من عشرين عاماً. ففى الجزائر هبطت نسبة العمالة فى الزراعة من ٥٩ ٪ الى ٢٥ ٪ وفى الاردن من ٤١ ٪ الى ٢٠ ٪ وفى ليبيا من ٤٢ ٪ الى ١٩ ٪ وفى موريتانيا من ٩٠ ٪ الى ٦٩ ٪، وفى سوريا من ٥٣ ٪ الى ٣٣ ٪ وفى تونس من ٥٣ ٪ الى ٣٥ ٪ وفى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من ٦٨ ٪ الى ٤٥ ٪ اما فى العراق ومصر والسعودية والسودان فكان الانخفاض اقل حدة.

---

(٢٠) الواقع ان المصادر المختلفة تعطى تقديرات متباينة ، ربما بسبب اختلاف التعريفات المستخدمة ، او عويصة فيما يتعلق بدقتها واتساقها واعتماديتها (٢٠) ومع ذلك ، فقد امكننا الوصول الى تقديرات لعدد من المؤشرات عن طريقة التقدير. فالبيانات التى تعطيها لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكو) ، على سبيل المثال تختلف كثيراً عن تلك التى يعدها مكتب العمل الدولى او البنك الدولى. يضاف الى ذلك ان البيانات الخاصة بالبطالة لاوجود لها تقريباً.

(٢١) وهذا يتناقض مع الدليل المتاح لفترة السبعينات ، حين ارتفعت نسبة العمالة فى قطاع الخدمات من ٣٥ ٪ عام ١٩٦٩/٧٠ الى ٤١,٣ ٪ عام ١٩٧٩. ولا يوجد اسباب معقولة تبرر اتجاه نسبة العمالة فى هذا القطاع الى الانخفاض فى الثمانينات. انظر جودة عبد الخالق " امكانيات نمو الاقتصاد المصرى فى الثمانينيات فى ضوء تجربة السبعينيات " بحث قدم الى المؤتمر العلمى السابع للاقتصاديين المصريين (٦ – ٨ مايو ١٩٨٢) ص٩.

نحن اذن إزاء تغيرات جوهرية ، او بالأحرى تحولات كبرى. والأمر يستدعى فهم هذه التحولات واستكناه دلالاتها وتحديد مترتباتها.

٣ - تفسير التغيرات الهيكلية :

لقد تطرقنا الى تفسير التغيرات الهيكلية بشيء من الإيجاز فى الجزء السابق من هذه الدراسة. ونحن نتناول قضية التفسير بشيء من التفصيل وسنركز على تفسيراتهم الظواهر التى تمثل جوهر التحولات الهيكلية التى حدثت بين فترة الستينيات والسبعينيات.

ولعل أهم تلك الظواهر هى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى وقد تكون هناك عوامل متعددة تفسر هذا التطور. ومن هذه العوامل أثر قانون انجل، تغيرمعدلات التبادل الداخلية، نمط تخصيص الموارد ، وهجرة العمالة ، وكل هذه العوامل يجب اخذها فى الاعتبار فى اطار فورة النفط في السبعينيات مع الاشارة الى اختلاف قوة كل منها باختلاف القطر.

(أ) ان مقتضى قانون انجل هو ان نتوقع انخفاض نصيب قطاع الزراعة وانتاج الغذاء فى الناتج المحلى الاجمالى مع ارتفاع مستوى الدخل ، بهذا يكون التغير الهيكلى فى الانتاج مرتبطاً بالتغير الهيكلى فى الاستهلاك. وبالطبع فان مدى انخفاض فى نصيب الغذاء الناتج من زيادة معينة فى الدخل يتوقف على القيمة الرقمية للمرونة الإنفاقية لاستهلاك الغذاء. ولا توجد تقديرات لمثل هذه المرونة فى معظم الاقطار العربية ، ومع ذلك فان ارتفاع معدلات استيراد الغذاء فى الاقطار العربية خلال الفترة محل الدراسة يمدنابدليل غير مباشر على أن انخفاض نصيب الزراعة أكبر من أن يفسر بقانون إنجل.

(ب) وفيما يتعلق بتغير معدلات التبادل الداخلية ، يمكن الزعم بأن الاسعار النسبية للمنتجات الزراعية الأساسية كانت متدهورة فى عديد من الأقطار العربية خلال الفترة. ويفسر هذا بالظاهرة المعروفة "بالتحيز الحضرى" ، فكثيراً ما تحدد الحكومة فى الاقطار العربية سياستها السعرية لصالح جماهير الحضر الأعلى صوتاً وعلى حساب المزارعين. وتستخدم المساعدات الغذائية والاسعار المحددة للغذاء كادوات رئيسية لهذا الغرض. وهنا يبرز عامل الارتباط بالخارج من خلال آلية مساعدات الغذاء. ولهذا الوضع مضمونات هامة بالنسبة لقضية الأمن الغذائى على ما سيرد بيانه.

(جـ) ويعتبر نمط تخصيص الموارد عاملاً أخر مفسراً انخفاض نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى الاقطار العربية عموماً. وهذا يعود إلى أسباب حضارية

جدول رقم (٥)

The Changing pattern of labour force Utilization 1965 - 1981

	Agriculture		Industry		Services	
	1965	1981	1965	1981	1965	1981
Algeria	59	25	14	25	27	50
Bahrain	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
Djibouti	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
Egypt	66	50	15	30	29	20
Iraq	50	42	20	26	30	32
Jordan	41	20	16	20	42	60
Kuwait	1	2	34	34	65	64
Lebanon	28	11	15	22	19	23
Libya	42	19	20	28	38	53
Mauritania	90	69	4	8	6	23
Morocco	60	52	15	21	25	27
Oman	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
Qatar	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
S. Arabia	69	61	11	14	20	25
Somalia	87	82	5	8	8	10
Sudan	84	78	7	10	9	12
Syria	53	33	20	21	27	36
Tunisia	53	35	20	32	27	33
U.A.E.	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
Yemen (AR)	81	75	8	11	11	14
Yemen (PDR)	68	45	16	15	16	10
Palestine	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a

Notes: a = There is an error in the source, which gives 4 only. n.a = Data are not available.

Source: World Bank, World Development Report 1982. Arabic ed. (Washing D.C.: The Bank,1985), Table 21.

وسياسية. فمن الناحية الحضارية ، فان القطاع الزراعى وأسلوب الحياة الريفى يعتبر بالنسبة للجيل الاصغر أشياء عفى عليها الزمن. ومن الناحية السياسية ، فان سياسات الحكومة فى كثير من البلاد قد اعطت اولوية متدنية للزراعة. وربما كان ثمة بعض المحاولات المستحدثة لتصحيح هذا الاختلال ، ولكنها اقل من استنتاجاتنا [٢٢].

ولقد تمثل تجسيد كل هذه العوامل فى هجرة داخلية واسعة (من الريف إلى الحضر) وهجرة خارجية (من القطاع الزراعى للدول غير النفطية الى القطاع غير الزراعى فى الدول النفطية) ورغم أن هذه الهجرات ربما تكون قد خففت من ضغوط السكان على الأرض الزراعية ، إلا أن العملية قد ذهبت إلى أبعد مما يجب ، الأمر الذى حرم الزراعة من الموارد البشرية والرأسمالية.

(د) وأخيراً نؤكد ان الانخفاض المفاجىء فى نصيب قطاع النفط تبعاً لتصحيح الأسعار فى السبعينيات كان لابد أن يعنى بذاته انخفاض نصيب قطاعات أخرى ، غير أن هذا الاعتبار وارد بالنسبة لكل القطاعات الاخرى ، وليس فقط قطاع الزراعة. ولهذا فان انخفاض نصيب قطاع الزراعة كان أكثر حدة فى أقطار المجموعتين (أ) و (ب) فنجد أن نصيب الزراعة قد هبط من ١٣ ٪ إلى ٧ ٪ فى الجزائر ، ومن ١٨ ٪ الى ١١٪ فى العراق ، ومن ٣,٥ ٪ إلى ٢ ٪ فى ليبيا ، ومن ٧ ٪ الى ١ ٪ فى السعودية [٢٣] ومن ٣١ ٪ الى ٣ ٪ فى عمان بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و ١٩٧٠ - ٨١ على التوالى.

ومن التحولات الهيكلية التى حدثت بين فترتى الستينيات **أيضا الارتفاع الكبير فى أهمية القطاع الثالثى** - أى قطاع الخدمات سواء بمعيار مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى، أو بمعيار استيعابه لقوة العمل. ولقد سبق ان اشرنا الى عدة اسباب لهذا التحول ولكننا نقف هنا عند سبب له دلالة كبيرة. ذلك هو تغير دور الدولة تغيراً كبيراً فى الأقطار العربية خلال الفترة. فقد اصبحت الدولة تلعب دوراً أكبر وتقوم بوظائف متعددة : فهى قد غدت مالكاً للاصول الوطنية (طبيعية ومادية ونقدية) ، ومنتجاً وتاجراً ، وملتزمة بتوفير السلع والخدمات الاساسية فضلاً عن كونها السلطة ذات السيادة. ولهذا فقد تطور الجهاز البيروقراطى الحكومى تطوراً كبيراً خلال الفترة ، سواء من حيث الحجم او من حيث درجة التنوع.

وأخيراً ، فإن مما ساهم أيضاً في زيادة أهمية قطاع الخدمات فى الاقتصاديات العربية خلال الفترة محل الدراسة الاتجاه القوى نحو ما يمكن أن نطلق عليه اختصاراً

---

(٢٢) يجب ان نتذكر ايضا انه بالنسبة للاقطار العربية فى افريقيا جنوب الصحراء ، فإن الجفاف من اسباب تفسير انخفاض نصيب الزراعة. ولكن هذا التطور لا يمثل حركة اتجاهية.

(٢٣) لا تعكس البيانات احدث التطورات فى هذا المجال ، والتى تبين التناقض الصارخ بين أداء الزراعة فى كل من السعودية والسودان.

الانفتاح الاقتصادى. وتلمس هذا الاتجاه جلياً في مصر والسودان والمغرب وتونس والجزائر والعراق وسوريا – بعد فترة من سيطرة الدولة على الاقتصاد. ويتضمن الاتجاه الانفتاحى الجديد ضمان مجال اوسع للقطاع الخاص ، وتقديم حوافز وضمانات أكثر لرأس المال الأجنبى ، وتحرير معاملات النقد الاجنبى ، وايلاء أهمية أكبر لآلية السوق. وبالإضافة إلى مساهمة هذه العوامل فى زيادة أهمية قطاع الخدمات ، فهى أيضاً قد زادت من درجة اندماج الاقتصاديات العربية فى السوق الرأسمالية العالمية.

وباختصار ، فإن التحولات الهيكلية التى عرفتها الاقتصاديات العربية بين حقبتى الستينيات والسبعينيات هى محصلة مجموعتين من العوامل : عوامل داخلية وأخرى خارجية. وعلى وجه التحديد ، فقد كان النفط أحد العوامل الحاسمة ، وهو خارجى – داخلى فى صميمه. وارتبط بالنفط عديد من العوامل الأخرى كالهجرة على مستوي المنطقة كلها وتراكم ما سمى الفوائض النفطية . وكل هذا أسهم فى بلورة نمط يمكن أن نطلق عليه "النمط الخليجى" وهو مركب من أمور متعددة تتجاوز أوضاع الاقتصاد وأسلوب إدارته إلى نسق القيم الاجتماعية والموقف من القوى الخارجية.

٤ – مترتبات التغيرات الهيكلية :

يبدو مما سبق فى هذه الدراسة أننا إزاء عملية تثلثة الاقتصاد فى اقطار الوطن العربي [٢٤] ونقصد بهذه العملية ازدياد أهمية القطاع الثالثى ، بالتوازي مع انخفاض وزن اهم القطاعات السلعية وهى الزراعة والصناعة [٢٥] . وهذا يطرح السؤال الجوهرى حول ما يترتب على مثل هذه الحالة من التغير الهيكلى. وبصورة عامة فإن المترتبات عديدة ، ولكن لأغراض هذه الدراسة سنركز على الأمن الغذائى وفرص التوظف ، والعدالة والاستقرار السياسى والاجتماعى ، وأخيراً العلاقات الدولية ، نؤكد ابتداء أن هذه جميعاً أمور مترابطة بصورة معقدة، ونحن نميزها هنا لأغراض العرض والتحليل وليس عن ادعاء بامكانية عزلها عن بعضها البعض.

---

(٢٤) كلمة ثلثة هنا هي اشتقاق من ثالثي ، وقد نحتت لتقابل اللفظ الانجليزي (terliarication) وربما كان الاشتقاق معيبا ، ولكنه يخدم غرض التوضيح مع الاختصار.

(٢٥) لا يجب الخلط بين هذا النمط وذلك المشاهد في الدول المتقدمة . ففي الاخيرة ارتبط ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات بإيجاد ثورة في كل من الزراعة والصناعة انعكست في ارتفاع الناتج للفرد في هذين القطاعين وواضح أن هذا يختلف جذريا مع ما نطلق عليه «ثلثنة» اقتصاديات الوطن العربي ، قارن في كتابه Simon Kuznets "Toward a Theory of Economic Growth and Structure : Selected essays" Delhi : Oxford&JBH Pub . Co., 1965 .)

اولا – بالنسبة للأمن الغذائى : فلقد أوضحنا مساهمة قطاع الزراعة والأنشطة المتصلة ضده. وادى هذا الى تآكل قدرته على اعاشة السكان. وفى نفس الوقت فإن ارتفاع الدخول وتغير توزيعها وتحول انماط الاستهلاك تؤدى جميعاً الى زيادة الطلب على الحبوب (وخاصة القمح) والسكر وزيت الطعام واللحوم ومنتجات الألبان. هناك اذن طلب يتزايد على الغذاء وعرض عاجز عن اللحاق به. وتلك هى معضلة الأمن الغذائى في اقطار الوطن العربي قد تتفاوت حدتها من قطر إلى آخر ، ولكنها قاسم مشترك .

ثانيا – بالنسبة لفرص التوظف : فان النمط الذي أوضحناه للتغير الهيكلي ليس هو الاكثر ملاءمة من وجهة نظر خلق فرص التوظف للسكان ، ففي كل الاقطار العربية تقريبا يعيش اغلبية السكان في المناطق الريفية ويعملون بالزراعة ومع تقلص القاعدة الاقتصادية التي تمثلها الزراعة ، تتضاءل احتمالات وفرص التوظف المنتج .

ثالثا : بالنسبة للعدالة : فبالنظر إلى تدهور نصيب قطاعات الإنتاج السلعى وما اقترن بها من تدهور قدرة الوطن العربي على استيعاب العمل ، فإن التوزيع الوظيفي للدخل لابد أن يتغير في إتجاه محدد. والارجح أن يكون هذا الاتجاه مضادا لمدخل العمل ولصالح دخل الملكية . ويسوغ ان نتوقع نتيجة لذلك اتجاه نصيب الاجور في الناتج المحلي الاجمالي نحو الانخفاض ، وثمة دليل في حالة بعض الدول العربية على حدوث مثل هذا التطور خلال فترة الدراسة ، ومصر أحد الأمثلة .

رابعا: بالنسبة للاستقرار السياسي والاجتماعي : فإن النمط المشار إليه للتغير الهيكلي له مترتبات قاطعة ، فهذا النمط يغذي الاتجاهات التضخمية ونزعات المضاربة ، وهو يولد هجرة داخلية متزايدة من الريف إلى الحضر مؤديا بذلك إلى تزايد التكدس السكاني ، وأهم من كل هذا أن الحالة التي يخلقها هذا النمط من التغير الهيكلي غير قابلة للاستمرار إلا مع استمرار تدفق عوائد النفط بمعدلات عالية . وأي انخفاض في معدل تدفق هذه العوائد يتوقع أن يفجر تداعيات تعصف بالاستقرار .

خامسا :بالنسبة للعلاقات الدولية : إن هيكل الانتاج الذي تمخض عن التحولات الهيكلية التى رصدناها سيكون مصدر انكشاف وتعرية للاقتصاديات العربية ازاء الخارج . ويتوقع أن يجعلها ذلك في رياح التقلبات في معدل التبادل الدولي . وكل هذا يعقد عملية السعى لتحقيق الاستقرار الداخلي ، لقد اصبحت الاقتصاديات العربية ، بحكم عملية الادماج في السوق الرأسمالية العالمية، اكثر عرضة للصدمات الخارجية من أى وقت مضى في تاريخها الحديث .

الخاتمة

أوضحنا في هذه الدراسة أن محصلة التغير الهيكلي الذي تعرضت له الاقتصاديات العربية تتمثل فيما اطلقنا عليه ثلثنة هذه الاقتصاديات ، كمارأينا كيف أن دور الدولة قد تعاظم لأسباب متعددة أوضحناها .

إن فورة النفط اتاحت للعديد من الاقتصاديات العربية ، حتي تلك التي لا تصدر النفط ، أن تعيش في مستوي اكبر بكثير مما تتيحه طاقاتها الانتاجية الحقيقية ، وقد دفع البعض «الفاتورة» ببيع الموارد (سواء كان نفطا أو قوة عمل) ودفع البعض الآخر برهن الموارد (من خلال الديون) .

والآن وقد راحت السكرة وجاءت الفكرة ، فماذا نتوقع ؟

إن المرء لا يملك إلا أن يقدر ان الوطن العربي مقبل على فترة من عدم الاستقرار الناتج عن التناقض بين الرغبات الاستهلاكية المجموعة التي ولدتها الحقبة النفطية والإمكانيات الإنتاجية المتواضعة التي خلفتها تلك الحقبة.

هذا على صعيد التطور داخل الأقطار العربية كل على حدة . أما على صعيد الاقطار العربية جملة ، فان اهم ما خلفته الحقبة النفطية كيان عربي يفتقد مقومات التوازن : فلأول مرة تنفصم القوة الاقتصادية عن القوة العسكرية والثقافية والبشرية . وبعد ان كانت مصر هي مركز الوطن العربي من جميع النواحي اقتصادية وعسكرية وثقافية وبشرية وسياسية، اذا بمركز الثقل الاقتصادي ينتقل بعيدا عنها في اتجاه الشرق وهذه معضلة يجب ان يسعي المهتمون بالشئون العربية الى التعامل معها بصورة أو بأخرى ، إنها تخلق عدم استقرار على مستوى اعلى : عدم استقرار النسق العربي ، بذلك نكون ازاء عدم استقرار للأجزاء ، فضلا عن عدم استقرار الكل في ذاته ، وليس بحكم أنه يتكون من اجزاء كل منها غير مستقر .

❁ ❁ ❁